وتشكل سياسة اسرائيل القائمة على فكرة « الجسور المفتوحة » مع الضفة الغربية المحتلة وشرقي الاردن نموذجا مصغرا واوليا للعلاقات التي تريد اسرائيل العمل على نسجها مع بقية المنطقة . وكما كتب فؤاد حمدي بسيسو في العدد الثاني من **شؤون فلسطينية** : « تمكنت اسرائيل عن طريق سياسة الجسور المفتوحة من توجيه التجارة بينها وبين الضفة الغربية بحيث تسجل النمط الامثل لهذه التجارة من وجهة النظر الاسرائيلية . فمن ناحية أقامت علاقاتها التجارية مع الضفة الغربية بحيث تكون الضفة بمثابة سوق لمنتجات اسرائيل الصناعية بالدرجة الاولى وبعض المنتجات الزراعية . . . وبالنتيجة النهائية قام نموذج للتجارة بين اسرائيل والضفة الغربية ميزانه التجاري لصالح اسرائيل ، ونموذج للتجارة بين الضفة الغربية والشرقية ميزانه التجاري لصالح الضفة الغربية . وما ينجم عن ذلك من تسرب مبالغ كبيرة من العملة الاردنية من الضفة الشرقية الى الضفة الغربية انعكاسا لعملية تمويل العجز في الميزان التجاري بينهما ، وهذه الارصدة من العملة الاردنية كانت اما قوى شرائية اتجهت لشراء المنتجات الاسرائيلية او اكتنزت »(٤).

على هذا الاساس لا غرابة في ان ترفض اسرائيل مشاريع التسوية السلمية التي تقترحها القاهرة على أساس ضمانات الدول الاربع الكبرى ، والمناطق المجردة من السلاح وقوات الامن الدولية ، لان تحقيق ذلك سيعني ادخال المنطقة من جديد تحت الوصاية المباشرة والشرعية والرسمية للدول الكبرى في حين ان اسرائيل تريد هذه الوصاية المباشرة لنفسها على المدى البعيد نسبيا . أي انها تريد ان تلعب دور الدولة الكبرى في الشرق الاوسط بكل جدية والى أقصى الحدود ، وممارسة لعبة النفوذ وعملية الاستعمار الجديد لحسابها وليس لحساب غيرها فقط . بعبارة أخرى تريد اسرائيل القيام بدور امبريالي واضح في المنطقة ولكن لحسابها الخاص هذه المرة . اسرائيل دولة رأسمالية والامبريالية هي دوما الرأسمالية وقد وصلت الى أعلى مراحلها . ان التسوية السلمية ، مهما كانت الذرائع والاعذار التي تقدم لتبريرها ، تعني موضوعيا افساح كل المجال وكل الفرص أمام رأسمالية دولة اسرائيل كي تنضج نهائيا وتتقدم الى ممارسة مهام مرحلتها الامبريالية الجديدة كعنصر مستقل وليس كأداة فحسب .

اذا سمح الوطن العربي لاسرائيل دخول مرحلة عصر الاستعمار الجديد لحسابها وعلى حساب الجماهير العربية ومستقبلها عبر التسوية السلمية فان اسرائيل ستتمكن بسرعة من تخطي النواقص والاخطار الكامنة في كونها دولة تعتمد الى حد كبير على تدفق الاموال من الخارج لاستمرار دوران عجلة اقتصادها ونموه . أي ستتمكن اسرائيل من التقليل التدريجي من اعتمادها على المد المالي الخارجي وما يحمل هذا الوضع من أخطار كامنة بالنسبة لاية دولة ، والاعتماد أكثر فأكثر على تثبيت نفسها واقتصادها ضمن اطار علاقاتها الجديدة بالمنطقة العربية ومواردها واسواقها ، مما سيعني انفكاكا اسرائيليا تدريجيا عن الاعتماد التقليدي وشبه المطلق على الدعم السياسي وغير السياسي الخارجي، ان كان من قبل أمريكا أو أية دولة كبرى أخرى . بعبارة أخرى تعني التسوية السلمية على هذا الصعيد تثبيت دولة اسرائيل بصورة أشد وأرسخ من ثباتها الحالي واعطاءها الاستقلال النسبي وحرية الحركة والمناورة والمبادرة التي تطمح الى تحقيقها كل دولة تعتمد على دولة أكبر منها .

من ناحية أخرى لا بد من الاشارة ، في مرحلة السعي لتحقيق التسوية السلمية وانجاح مهمة يارنغ ، الى طبيعة الخط السياسي الامريكي الذي يجري تطبيقه حاليا في الوطن العربي لانه يعمل على تدعيم الموقف الاسرائيلي المتصلب ويساعده في الضغط للوصول الى هدفه في التسوية السلمية على طريقة سقوط الحواجز والجدران وشراء الحاجيات من سوق الحميدية . بامكاننا الاشارة الى هذا الخط الامريكي كما برز بوضوح مؤخرا بتسميته بخط روجرز ــ كيسنغر . يتلخص هذا الخط ، أولا ، بنظرية « التعديلات